

الخلافا

[402] جلد ١ " (1) وأيضاً قوله تعالى: " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " (2) ولم يفرق بين الفور والتراخي، دل على أنهم إذا أتوا بالشهود لم يجب عليهم الحد، وإذا لم يجب عليهم الحد وجب الحد بشهادتهم، لأن أحدا لا يفرق. مسألة 46: ليس من شرط إحسان الرجم الاسلام، بل شرطه الحرية، والبلوغ، وكمال العقل، والوطء في نكاح صحيح. فإذا وجدت هذه الشرائط فقد أحسن إحسان رجم. وهكذا إذا وطئ المسلم امرأته الكافرة، فقد أحسن، وبه قال الشافعي (3). وقال مالك: إن كانا كافرين لم يحسن واحد منهما صاحبه، لأن أنكحة المشركين فاسدة عنده، وإن كان مسلماً وطئ كافرة فقد أحسن معها، لأن هذا النكاح صحيح (4). وقال أبو حنيفة: الاسلام شرط في إحسان الرجم، فإن كانا كافرين لم يحسن، وإن كان مسلماً وطئ زوجته الكافرة لم يحسن معها، ولم يجب عليهما الرجم بالزنا (5). فالكلام معه في فصلين: هل يجب الرجم على المشركين أم لا؟ وفي الاسلام هل هو شرط في الاحسان أم لا؟ دليلنا: على بطلان قول مالك، قوله تعالى: " تبت يدا أبي لهب وتب - الى _____ (1) النور: 2. (2) النور: 4. (4) كفاية الاختيار 2: 114، والمجموع 20: 9 و 16، والوجيز 2: 168، وحلية العلماء 8: 10، والمبسوط 9: 39. (4) المدونة الكبرى 6: 236، وأسهل المدارك 3: 163، وحلية العلماء 8: 10. (5) المبسوط 9: 39، واللباب 3: 79، وحلية العلماء 8: 10.
